صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

التقرير السنوي ٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
Awqaf Properties Investment Fund

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

التقرير السنوي السابع عشر - ٢٠١٨ م

من ١-١-٢٠١٨ إلى ٣١-١٢-٢٠١٨

المحتويات

رسالة الصندوق	٣
تعريف بالمصطلحات	٤
أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية	٥
كلمة المضارب	٦
تقرير المستشار الشرعي	٨
دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١١
تأسيس الصندوق	١٢
أداء الصندوق	١٤
الخطط والتوقعات المستقبلية	١٧
الحوكمة الرشيدة	١٨
القوائم المالية	٢٣

الملاحق

الملحق (١) المشاركون في الصندوق وحصصهم في رأسماله	٥١
الملحق (٢) أعضاء لجنة المشاركين في الصندوق	٥٢
الملحق (٣) أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	٥٣
الملحق (٤) أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق	٥٤
الملحق (٥) أعضاء لجنة إدارة الصندوق	٥٦
الملحق (٦) أعضاء لجنة المراجعة الفنية	٥٨

يهدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى إحياء سنة الوقف من خلال تنمية ممتلكات الأوقاف وتطويرها في سائر أنحاء المعمورة من أجل تعظيم عوائدها كي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية.

تعريف بالمصطلحات

المعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
الوقف	الأصول المتبرع بها بصك شرعي لأغراض خيرية مثل تخفيف حدة الفقر وإغاثة المسنين والمرضى والمحتاجين أو الصحة أو التعليم أو لأغراض أخرى مفيدة للمجتمع الإسلامي.
الأوقاف	جمع كلمة وقف والمقصود بها الأراضي والعقارات والممتلكات الوقفية.
الصندوق	صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
الموافقة	المبلغ الذي يوافق عليه المضارب لمشروع أو عملية.
البنك	البنك الإسلامي للتنمية.
المستفيد	الجهة متلقية التمويل.
التمويل المباشر	تمويل غير المساهمة في رأس المال مقدم من موارد الصندوق.
الإجارة	هو بيع حق منفعة الأصل، بما في ذلك كل الحقوق والواجبات في حين يحتفظ المؤجر بحق الملكية.
الاستصناع	هو عقد لصناعة أو اقتناء بحيث يقبل الصانع (البائع) أن يزود المشتري بالسلع التي وصفها المشتري بعد صناعتها أو بنائها حسب المواصفات، وذلك بتخصيص ثمن معين ومدة معينة للسداد.
اللايبور	معدل نسبة الاقتراض بين البنوك في لندن.
هامش الربح	النسبة المئوية التي تمثل ربح الصندوق من التمويل.
المضارب	البنك الإسلامي للتنمية
الناظر	ناظر أو مدير الوقف أو المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن الوقف.
صكوك	سندات ممثلة لأصول ممولة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية

معالي الدكتور
بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ
باخودير علي خانوف

سعادة الأستاذ
بدر أحمد القايد

سعادة الأستاذ
بُلَند أقسو

سعادة الأستاذ
أحمد جفري عبد الرحمن

سعادة الأستاذ
دياو بالدي

سعادة الأستاذ
زاهد الله همدرد

سعادة الأستاذة
زينة زيد طوقان

سعادة الأستاذ
سامي محمد حميد

سعادة الدكتور
شهاب الدين مرزبان

سعادة الأستاذ
عبد الرحمن نديمي بوشهري

سعادة الأستاذ
عبد الله جالو

سعادة الدكتور
عبد الناصر أبو زقية

سعادة الأستاذ
علي حمدان أحمد

سعادة الأستاذ
فردريك تابورا تويسيمي

سعادة الأستاذة
فوزية زعبول

سعادة الأستاذ
محمد غامبو شعيبو

سعادة الأستاذ
وسام جاسم العثمان

كلمة المضارب

معالي الدكتور
بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

بسم اللّه الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة

أعضاء لجنة المشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

الإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية، مضارب الصندوق، يسرني أن أقدم إلى لجنتكم الموقرة التقرير السنوي السابع عشر لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وقد أُعد هذا التقرير وفقاً للمادة ١٧ من لوائح الصندوق ويتضمن لمحة عامة عن الصندوق وعن عملياته المعتمدة وبياناته المالية المدققة.

وفيما يتعلق بالأداء العام منذ نشأته، فقد وافق الصندوق على ٥٥ مشروعا في ٢٩ بلد بقيمة إجمالية قدرها ١،٠٤ مليار دولار أمريكي. ولهذه المشاريع أثر لا بأس به فمن ناحية هناك أثر اجتماعي مهم للغاية حيث يتم استخدام الدخل المتولد من المشاريع لدعم المستحقين في المجالات التعليمية والصحية والدينية وكذلك في مجال الإغاثة من الكوارث والأنشطة الخيرية الأخرى وبالتالي فهي تسهم في تلبية رغبة الواقفين. ومن ناحية أخرى، فإن قيمة أملاك الوقف تتنامى أضعافا حيث يتم تحويلها إلى أصول مدرة للدخل بعد أن كانت عديمة الجدوى. وكذلك فإن هذه المشاريع تسهم في توفير فرص عمل وضمان استدامة سبل العيش للأسر. وبالتالي، فإننا نفخر جميعا بالدور القيادي الذي يلعبه صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في إحياء سنة الوقف ورفع مستوى الوعي بأهمية هذه الرسالة النبيلة.

من حيث الأداء، اعتمد الصندوق خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أربعة مشاريع وقفية بقيمة إجمالية بلغت ٢١٧،٥ مليون دولار أمريكي. وتشمل الاعتمادات ثلاثة مشاريع في البلدان الأعضاء (بنغلادش وتركيا والسعودية) ومشروع واحد في بلد غير عضو (الولايات المتحدة الأمريكية).

وكذلك على المستوى المالي، فقد حقق الصندوق نتائج مرضية وبلغ صافي الدخل للسنة ما قدره ٢،٢٣ مليون دولار أمريكي. وبناءً عليه يسر المضارب أن يعلن عن قرار مجلس المديرين التنفيذيين توزيع أرباح تمثل ٢،٥٪ من رأس المال المدفوع للصندوق.

وتعكس تلك الإنجازات جهود الصندوق ودعم مشاركيه، خاصة تجاه الاهتمام بالتنويع الجغرافي وتنمية الموارد المختلفة والدخول في مناطق تسويق جديدة لتطوير قطاع الأوقاف. وقد حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف هذه الأهداف في إطار استراتيجية واضحة لإستمرار النمو. وبمشيئة اللّه تعالى، سوف تستمر متابعة كل الجهود الممكنة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المساهمين. كما ينبغي لنا جميعا أن نفخر بالدور القيادي الذي يلعبه الصندوق في إحياء سنة الأوقاف ورفع الوعي بهذه القضية النبيلة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري للسادة المحافظين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على رؤيتهم السديدة وتوجيهاتهم النيرة، والسادة أعضاء لجان الصندوق على مساهمتهم وجهودهم الحثيثة ودعمهم المتواصل. وإلى جميع العاملين في الصندوق على أدائهم والتزامهم.

شكرا على دعمكم المتواصل.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

تقرير المستشار الشرعي ٢٠١٨

بسم اللّه الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء لجنة المشاركين

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف - البنك الإسلامي للتنمية

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفقاً للمبدأ الثاني من بيان نظام الحوكمة للصندوق، بشأن «التأكد من التزام الصندوق بالشريعة بواسطة مستشار شرعي مستقل»، وتنفيذاً لتكليفي بذلك، أقدّم التقرير التالي، وذلك تنفيذا لواجباتي ومسؤولياتي كمستشار شرعي:

لقد راقبتُ المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها الصندوق خلال الفترة، لقد قمت بالمراقبة الواجبة لإبداء رأيي عما إذا كان الصندوق التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، طبقاً لقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وفتاوى الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

واطلعتُ على مستندات المشروعات التي تم اعتمادها وعلى اتفاقيات التمويل التي تم توقيعها خلال الفترة من: ١ / ١ / ٢٠١٨ م إلى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ م، واستمعت إلى الإفادات المقدّمة من الإدارة وأنها طبقت فيها عقود البنك المعتمدة.

تقع على إدارة الصندوق مسئولية توافق تنفيذ العمليات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أما مسئوليتي، فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على المراقبة بعد الحصول على المعلومات الضرورية التي تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الصندوق لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأيي:

١. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها الصندوق خلال الفترة من: ١ / ١ / ٢٠١٨ م إلى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ م التي أطلعتُ عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على شهادات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. لم تقع مكاسب مما يتحقق من مصادر أو بطرق محرمة لصرفها في أغراض خيرية.

٤. نظراً لعدم تخويل إدارة الصندوق إخراج الزكاة، فإنها على مسؤولية المؤسسات والهيئات من القطاع الخاص، أما الجهات الحكومية والوقفية، فلا تترتب عليها الزكاة، لأن أموالها للمصالح العامة أو للأغراض الخيرية.

نسأل اللّه العلي القدير أن يحقق للصندوق ومؤسسيه التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة اللّه بركاته.

أبوبكر صالح كانتي

المستشار الشرعي الداخلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تصميم مبدئي لمشروع إنشاء مجمع تجاري سكني وفندقي

كوناكري - غينيا

إنشاء برجي ماكولا التجاري والسكني
كولومبو - سيريلانكا

المشروع الوقفي للجامعة الاسلامية
النيجر

دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر المؤسسات الإسلامية المعنية بالزكاة والأوقاف من الأدوات الاقتصادية الهامة والتي إذا أحسن استخدامها سوف تؤدي حتما إلى الحد من وطأة الفقر في المجتمعات الإسلامية فضلا عن المساهمة في دعم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. كما إنه بإمكان هذه المؤسسات الإسهام في تخفيف البطالة وحدة الفقر وتقليص الفوارق بين الأغنياء والفقراء ومعاضدة المجهودات التي تبذلها الحكومات لتوفير الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية للشعوب.

وقد ساهمت مؤسسات الزكاة والأوقاف، عبر التاريخ، بصورة كبيرة في تطور المعرفة وإنشاء المستشفيات ودور الأيتام والمدارس والجامعات. كما ساهمت في التطور الحضاري الذي امتد من اندونيسيا إلى الأندلس.

وفي حال إحياء مثل هذه المؤسسات وتنشيطها، فسيكون بوسعها الإسهام بقسط وافر في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تخفيف الأعباء عن الحكومات وتوفير حياة أفضل للمجتمعات المسلمة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية.

وأخذاً في الاعتبار هذا النهج، فإن إدارة البنك الإسلامي للتنمية، تبنت رسالة إحياء سنة الوقف فأنشأت صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في عام ١٤٢٠هـ. وقام هذا الصندوق منذ إنشائه، بتطوير العديد من الممتلكات الوقفية غير المستغلة في سائر أرجاء العالم، وأصبحت هذه الممتلكات تدر دخلاً يستفاد منه لدعم شرائح المجتمع الضعيفة والمحدودة الدخل.

الوضع القانوني وإدارة الأوقاف

من الناحية القانونية، يتم تسليم ملكية الاصل الوقفي من قبل الشخص الذي يقوم بإنشاء الوقف (الواقف). يقول بعض الفقهاء أن حق ملكية الوقف ينتقل إلى الله عز وجل، بمعنى أنه لا يسمح للمستفيدين بالتصرف في العقار أو باستخدامه بطريقة تخالف ما هو مرسوم من قبل الواقف. ووراء هذا المفهوم، تكمن أبدية الأوقاف بمعنى أنه بمجرد أن يتم وقف أحد الأصول، فإنه يبقى وقفا إلى الأبد.

ومن حيث المبدأ، فإن مؤسس الوقف (الواقف) يحدد أسلوب إدارة الوقف. ويتحمل مدير الوقف (الناظر أو المتولي) مسؤولية إدارة أملاك الوقف لمصلحة المستفيدين المحددة من قبل الواقف. وفي العديد من البلدان الإسلامية، تقوم الوزارات والهيئات الحكومية أو الوكالات المختصة بدور الناظر. أما في الدول غير الإسلامية، فقد أثبتت المجتمعات المسلمة قدرتها على تنظيم وإدارة الأوقاف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في إطار القوانين والأنظمة المتعلقة بالصناديق والمنظمات والهيئات الخيرية عموما.

تأسيس الصندوق

عرض البنك الإسلامي للتنمية رؤيته لإنشاء صندوق عالمي لتطوير وتثمير ممتلكات الأوقاف الإسلامية أثناء المؤتمر السادس لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جاكرتا، إندونيسيا في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٧م. وانبثقت هذه الرؤية من رسالة البنك باعتباره مؤسسة إسلامية تنموية ولإدراكه للدور الهام الذي اضطلعت به الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي. وقد رحبت تسع مؤسسات أخرى بفكرة إنشاء الصندوق، ورأت في ذلك فرصة مواتية لتأسيس صندوق يدعم التمويل طويل الأجل لتثمير الممتلكات الوقفية من قاعدة ثابتة وبانطلاقة عالمية.

وقعت تلك المؤسسات والهيئات بصفتها مؤسسة للصندوق على وثيقة المشاركة ولائحة الصندوق أثناء الاجتماع الافتتاحي للصندوق، الذي عُقد بتاريخ ٩ / ١١ / ١٤٢١ هـ الموافق ٣ / ٢ / ٢٠٠١م. وبلغ مجموع مساهماتهم ٥٠ مليون دولار أمريكي، وترك الباب مفتوحا للاكتتاب في رأس المال وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في لائحة الصندوق.

الغرض من الصندوق

إن الغرض من الصندوق هو تنمية وتثمير ممتلكات الأوقاف ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالبنك وفي المجتمعات الإسلامية في الدول الأخرى، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يسعى المضارب بوصفه مديرا للصندوق، لأن يحقق للمشاركين في الصندوق عائدات جيدة لاستثماراتهم بما يتماشى مع مخاطر الاستثمار، مقارنة مع الاستثمارات المماثلة. إلا أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف يمضي إلى أبعد من ذلك، فبصفته صندوقاً مكرسا لتنمية الأوقاف الإسلامية، فإنه يولي أهمية خاصة لخدمة المستفيدين النهائيين من الوقف أي المحتاجين والمعوزين واليتامى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

الاستراتيجيات التشغيلية للصندوق

يقدم الصندوق لقطاع الأوقاف سلسلة كاملة من فرص النشاط العقاري ابتداء من تطوير المشاريع وإدارة الأصول إلى مبادرات تمويل المشروعات المركبة من عدة عناصر، من خلال استثمارات متنوعة تمتد جغرافياً على العديد من البلدان وتراعي أبعاد المخاطر والعائد بما يتناسب مع احتياجات مؤسسات الأوقاف في أرجاء العالم. وتشمل القطاعات الرئيسة المستهدفة الإسكان، ومراكز التسوق، وخدمات التجزئة، والمنشآت الصناعية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمضارب في نجاح الصندوق على الأمد البعيد في تحقيق النفع لكل الجهات ذات العلاقة من واقفين ومستفيدين ومالكي الوحدات والجمهور بصورة عامة.

وفيما يلي العناصر الرئيسة لاستراتيجية الصندوق:

الانتشار العالمي: لا تقتصر عمليات الصندوق على الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية مما يوفر للصندوق انتشارا عالميا.

الخدمات المتكاملة: يسعى الصندوق للمشاركة مع مقدمي رؤوس الأموال: رأسمال الصندوق وإدارات البنك الإسلامي لتنمية والجهات التابعة له والبنوك والمؤسسات الإسلامية والمستثمرين ومشغلي المشروعات «البناء والتشغيل والتحويل» الباحثين عن فرص تنموية ملائمة.

العمليات المالية: يعمل الصندوق على التجانس بين متطلبات رأس المال وأعمال التصميم والأعمال الفنية، والإيرادات والإدارة المستدامة للممتلكات من أجل تحقيق أفضل التسهيلات لعملاء الأوقاف وزيادة العائد للمستثمرين وللمستفيدين من الأوقاف.

الموارد المالية للصندوق

حددت لائحة الصندوق رأس المال المبدئي للصندوق بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي مقسمة على خمسة آلاف سهم، قيمة كل منها عشرة آلاف دولار أمريكي، كما نصت اللائحة على ألا تقل المشاركة عن المليون دولار أمريكي. ثم وافقت لجنة المشاركين على زيادة رأسمال الصندوق المصرح به إلى ١٠٠ مليون دولار.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية، في اجتماعه الخامس والثمانين بعد المائة، على اكتتاب البنك في الصندوق بمبلغ عشرين مليون دولار أي ما يمثل ٤٠٪ من مجموع رأسمال الصندوق المكتتب فيه. كما اكتتب في رأسمال الصندوق ١٤ مشاركاً آخراً بمن فيهم وزارات أوقاف ومؤسسات أوقاف وبنوك إسلامية، وقد بلغ رأس المال المدفوع ٧٩,٩٢ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨. ويتضمن الملحق (١) قائمة بأسماء المشاركين والمبالغ التي اكتتبوا بها.

دعم البنك الإسلامي للتنمية

من أجل دعم أنشطة الصندوق قدم البنك الإسلامي للتنمية للصندوق خط تمويل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي واعتمد أيضاً مساعدة فنية بمبلغ قدره ٤٧٥,٠٠٠ دولار لاستخدامها في إعداد دراسات الجدوى ووضع التصورات والتصاميم الأولية للمشروعات المؤهلة للتمويل.

وانطلاقا من التزام البنك بتنمية الأوقاف وتطوير ممتلكاتها، يبذل البنك جهوداً كبيرة في مجال البحوث والدراسات ونشرها وعقد المؤتمرات والندوات الهادفة إلى إحياء سنة الوقف، كما يساهم البنك في الارتقاء بمؤسسة الوقف وتحديثها على المستوى الكلي. وتحقيقا لهذه الأهداف أنشأ البنك الهيئة العالمية للوقف، سعياً منه إلى إنشاء شبكة من هيئات الأوقاف التي تمارس نشاطات خيرية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، كما تهدف إلى مساندة هذه الهيئات وتخفيف وطأة الفقر، وغيرها من النشاطات المماثلة.

مشروع إنشاء مجمع الإحسان التجاري والسكني

عجمان - الامارات العربية المتحدة

أداء الصندوق

حقق الصندوق خلال العام ٢٠١٨ نتائج طيبة خاصة على المستوى التشغيلي وذلك بالرغم من الصعوبات التي صاحبت استقطاب مساهمات من طرف مؤسسات مالية أخرى في تمويلات المشاريع الوقفية.

وعلى الرغم من أنه كان عاما محفوفا بالتحديات، فقد تمكن الصندوق من الموافقة على تمويل أربعه مشاريع بقيمة إجمالية قدرها ٢١٧،٥ مليون دولار أمريكي في بنغلاديش و تركيا و المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال إدارة السيولة، استثمر الصندوق أيضا في عمليات المرابحة قصيرة الأجل وصكوك الإجارة وعمليات غير وقفية.

الأداء المالي للصندوق

أصول الصندوق

حافظ الصندوق على وضع مالي جيد مدعوماً بميزانية قوية وتحسن جودة عوائده، ومع ذلك، فهو يواصل عمله على تحسين العائد على رأسماله. وقد بلغ مجموع قيمة أصول الصندوق ٩٤،١١ مليون دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٨،٧٤ مليون دولار في ٢٠١٧/١٢/٣١. ويبين الجدول التالي مكونات أصول الصندوق في٢٠١٨/١٢/٣١ و ٢٠١٧/١٢/٣١:

الجدول رقم (١) قائمة أصول الصندوق (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

المكونات	٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٧/١٢/٣١	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
النقد وما يعادله	١٩،٢٨	٢٠،٤٩	٩،٥٤	١٠،٧
الاستثمارات: إجارة منتهية بالتمليك	٢٩،٠٥	٣٠،٨٧	٢٦،٥٩	٣٠،٠
الاستثمارات: صكوك إجارة إسلامية	٢٨،٩٨	٣٠،٧٩	٣٤،٤٩	٣٨،٩
الاستثمارات في صناديق الإجارة	١،٠٥	١،١٢	١،١٤	١،٣
الذمم المدينة – خط تمويل	٢،٧٠	٢،٨٧	٢،٨٣	٣،٢
الذمم المدينة – استصناع	٧،٢٣	٧،٦٨	٥،١٣	٥،٨
الذمم المدينة – البيع بالتقسيط	٠،٩٤	١،٠٠	٢،٧٥	٣،١
التمويل – مشاركة	١،٤٧	١،٥٦	٢،٤٩	٢،٨
إيرادات مستحقة من أطراف ذات علاقة	١،٧٢	١،٨٣	٣،٢٦	٣،٧
إيرادات مستحقة وأصول أخرى	١،٦٩	١،٨٠	٠،٥٣	٠،٦
مجموع الأصول	**٩٤،١١**	**١٠٠**	**٨٨،٧٤**	**١٠٠**

المؤشرات المالية

يتضمن الجدول التالي المؤشرات المالية للصندوق للعام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧:

الجدول رقم (٢) المؤشرات المالية (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

المؤشرات المالية	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
صافي قيمة الأصول	٩١،٤٢	٨٧،١٠
صافي الدخل قبل حصة المضارب	٢،٤٨	٣،٠٨
حصة المضارب من الأرباح	٠،٢٥	٠،٣١
تحويل إلى الاحتياطي العام	٠،٣٣٥	٠،٣١٩
التوزيعات	١،٩٨	١،٩١
التوزيعات/رأس المال المدفوع	٪٢،٥٠	٪٢،٥٠
معدل اللايبور	٪٢،٧٦	٪١،٧٥
صافي القيمة الدفترية للوحدة	**١١,٤٣٩**	**١١,٣٩٩**

بلغ قيمة العائد للوحدة (بعد خصم حصة المضارب) للعام ٢٠١٨ ما قدره ٢٧٩ دولار أمريكي.

توزيع الأرباح

وفقاً لما تنص عليه المادة ١٩ من لائحة الصندوق، أعلن الصندوق عن توزيع أرباح بنسبة ٢,٥٪ من رأس المال المدفوع عن العام المنتهى في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨.

أداء العمليات

وافق الصندوق خلال العام ٢٠١٨ على أربعة مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها ٢١٧,٥٠ مليون دولار أمريكي في عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويبين الجدول أدناه تفاصيل تلك المشروعات:

الجدول رقم (٣) المشروعات الموافق عليها خلال الفترة ١ / ١ / ٢٠١٨ م إلى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ م

(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

إسم المشروع الوقفي	الصندوق	خط التمويل	ممولون آخرون	مساهمة الجهة المستفيدة	إجمالي التكلفة
إنشاء مبنى سكني للطلاب – نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٠٠	١٠,٠٠	٢٠,٠٠	٥٤,٦٠	٨٩,٦٠
إنشاء فندق بالمنطقة المركزية بالمدينة المنورة كوقف لصالح مؤسسة البيان الخيرية للتعليم	٤,٤٠	٤,٤٠	–	٢٨,٢٠	٣٧,٠٠
شراء مبنى سكني للطلاب – إسكي شهر – تركيا كوقف لصالح "مؤسسة الأمل للتعليم"	٣,٨٠	–	–	١,٦٠	٥,٤٠
إنشاء برج إداري وقفي في مدينة داكا – بنغلاديش	٦,٠٠	٦,٠٠	٣,٠٠	٧٠,٥٠	٨٥,٥٠
مجموع الأصول	**١٩,٢٠**	**٢٠,٤٠**	**٢٣,٠٠**	**١٥٤,٩٠**	**٢١٧,٥٠**

وفيما يلي نبذة عن كل من المشاريع المعتمدة:

إنشاء مبنى سكني للطلاب – نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية

الهدف من هذا المشروع هو توليد دخل منتظم لصالح مؤسسة «تركن فاونديشن» من أجل دعم أنشطتها ومشاريعها في المجالات التعليمية والاجتماعية، حيث تعمل على تقديم المنح الدراسية والدروس الصيفية والدعم الثقافي للطلاب المسلمين في أمريكا ومساعدة الطلاب والباحثين المسلمين وكذلك توفير ظروف إقامة للطلاب مطابقة للقيم الإسلامية

ويقع المشروع على قطعة أرض مساحتها ٣٥٠ مترا مربعا بمدينة نيويورك في منطقة منهاتن. والمشروع عبارة عن مبنى سكن طلابي من ٢١ طابق وفضاء تجاري بمساحة ٧٠٠ متر مربع. وتبلغ المساحة المبنية الإجمالية ٧,٣٦٨ مترا مربعا.

تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع ٨٩,٦ مليون دولار أمريكي يتم تمويلها من قبل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمبلغ ٥,٠ مليون دولار أمريكي وخط التمويل التابع للبنك بمبلغ ١٠,٠ مليون دولار أمريكي وصندوق التضامن الإسلامي ٢٠,٠ مليون دولار أمريكي وستساهم الجهة المستفيدة بمبلغ ٥٤,٦ مليون دولار أمريكي (منها ٣٢,٠ مليون دولار أمريكي قيمة الأرض).

إنشاء فندق بالمنطقة المركزية بالمدينة المنورة كوقف لصالح مؤسسة البيان الخيرية للتعليم

يهدف المشروع إلى توليد دخل منتظم لمؤسسة البيان الخيرية للتعليم بالمدينة لمنورة بالمملكة العربية السعودية من أجل دعم أنشطتها ومشاريعها في المجالات التعليمية التي تشمل كلية للهندسة وكلية إدارة الأعمال وكلية تكنولوجيا المعلومات. وسيتحقق ذلك من خلال تشييد فندق ٤ نجوم يحتوي على ١٦٠ غرفة يقع على بعد ٢٥٠ متر من ساحة المسجد النبوي بمساحة مبنية إجمالية تقدر بـ ٨٥٠٠ متر مربع.

تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع ٣٧،٠ مليون دولار أمريكي يتم تمويلها من قبل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمبلغ ٤،٤٠ مليون دولار أمريكي وخط التمويل التابع للبنك بمبلغ ٤،٤٠ مليون دولار أمريكي، ومبلغ ٢٨،٢ مليون دولار أمريكي يتم توفيره من الجهة المستفيدة (بما في ذلك ٢٦،١ مليون دولار أمريكي قيمة الأرض).

شراء مبنى سكني للطلاب - إسكيشهير - تركيا كوقف لصالح «مؤسسة الأمل للتعليم"

يهدف المشروع إلى شراء مبنى سكني للطلاب في مدينة إسكيشهير بتركيا واستئجار الوحدات السكنية من أجل توليد دخل منتظم لـ "مؤسسة الأمل للتعليم» لدعم أنشطتها التعليمية والتثقيفية. ويتسع المبنى لـ ٩٦٤ طالب بمساحة إجمالية تقدر بـ ٧٤٦٠ متر مربع ويحتوي على ٢٥٢ غرفة.

وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع ٥،٤ مليون دولار أمريكي وسيتم تمويلها من قبل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمبلغ ٣،٨ مليون دولار أمريكي إضافة إلى مبلغ ١،٦ مليون دولار أمريكي يتم توفيره من قبل الجهة المستفيدة.

إنشاء برج إداري وقفي في مدينة داكا - بنغلاديش

يهدف هذا المشروع إلى توليد دخل منتظم لدعم أنشطة وقف التضامن التعليمي الإسلامي في بنجلاديش وذلك من أجل تمويل وتنفيذ مشاريع مختلفة في مجالات التعليم وتنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات في بنغلاديش. ويقع المشروع وسط مدينة داكا على قطعة أرض مساحتها ٨,٠٩٤ مترا مربعا، ويتضمن إنشاء برجين بـ ١٨ طابق للمكاتب والخدمات ومركز مؤتمرات. وتبلغ مساحة البناء الإجمالية ٥٦,٧٥٤ مترا مربعا.

وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع ٨٥،٥ مليون دولار أمريكي سيتم تمويلها من قبل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمبلغ ٦،٠ مليون دولار أمريكي، وخط التمويل التابع للبنك بمبلغ ٦،٠ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى مبلغ ٣،٠ مليون دولار أمريكي يتم توفيره من صندوق «فاعل خير» و٧٠،٥ مليون دولار أمريكي من قبل الجهة المستفيدة (منها ٥١،٠ مليون دولار أمريكي قيمة الأرض).

توقيع اتفاقية تمويل المشروع الوقفي مع مؤسسة البيان الخيرية

المملكة العربية السعودية

الخطط والتوقعات المستقبلية

تم إنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالأساس بهدف تطوير الممتلكات الوقفية على مستوى العالم. وفي هذا الإطار، لعب الصندوق دوراً محورياً في تطوير قطاع الأوقاف من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية لإصدار قوانين الوقف في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. كما وافق الصندوق منذ إنشائه في عام ٢٠١١ على ٥٥ مشروعا بقيمة ١،٠٤ مليار دولار في ٢٩ من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الأعضاء فيه.

وعلى الرغم من محدودية موارده، حقق الصندوق العديد من الإنجازات والمعالم؛ ومع ذلك، لاتزال هناك أوقاف تقدر بمليارات الدولارات التي يمكن تطويرها بفعالية من أجل مكافحة الفقر وتعزيز التنمية البشرية.

وعلى ضوء ما تقدم، تتطلع إدارة البنك الإسلامي للتنمية إلى زيادة حجم عمليات الأوقاف وتنويعها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم إطلاق العديد من المبادرات الجديدة التي تضمنت، على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة دقيقة لنموذج عمل الصندوق الحالي، وصياغة استراتيجية من أجل تحويل رؤية إدارة البنك الإسلامي للتنمية إلى واقع.

وفي هذا السياق، يجري استكشاف فرص جديدة لتعبئة الموارد، بما في ذلك الوصول إلى الجهات المانحة التي تؤمن بقوة بإمكانات وضرورة الوقف، والشراكة مع صناديق الثروات السيادية والمعاشات التقاعدية، والتمويل الجماعي، والشراكات مع وكالات ائتمان التصدير من أجل التمويل المشترك والتمويل الجماعي لمشاريع الصندوق.

كما يقوم الصندوق بالشراكة مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والذي لديه عدة اتفاقيات خاصة مع العديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، الأمر الذي سيمكن صندوق التضامن الإسلامي من الحصول على أراض بهذه الدول لتحويلها إلى أصول وقفية مدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك، فهناك قائمة من المشاريع قيد الدراسة عالية الجودة لصالح منظمات خيرية ومنظمات غير حكومية ووزارات أوقاف في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والدول غير الأعضاء فيه. وستساعد مشاريع الأوقاف هذه حال اعتمادها الحكومات والمنظمات الخيرية على التنمية البشرية بصفة مستدامة.

ويجري حاليا إنشاء صناديق وقفية إقليمية لدعم ممتلكات الوقف المحلية. وكمشروع تجريبي، يتم حاليا إطلاق صندوق وقفي خاص في المملكة العربية السعودية. وسيستخدم الصندوق في تطوير عقارات الوقف في المملكة العربية السعودية. وسوف يساعد نجاح هذه التجربة البنك على تكرار هذا النموذج في بلدان ومناطق أخرى.

وعلى صعيد آخر، تهدف فكرة صندوق رأسمال الأوقاف (ACAP) إلى توفير منصة استثمارية عالمية للجهات المانحة للأوقاف والمنظمات الخيرية والمستثمرين. وسوف تستخدم الأموال التي يتم جمعها من خلال هذا الصندوق بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مشروع إنشاء سكن طلابي

نيويورك - الولايات المتحدة الامريكية

الحوكمة الرشيدة

بيان نظام الحوكمة

يتبع البنك الإسلامي للتنمية الحوكمة الرشيدة، فبوصفه مضارباً ومسؤولاً عن كيان صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، فقد وضع أفضل الأسس والممارسات للحوكمة الرشيدة لصالح الصندوق. وقد اعتمد نظم الرقابة والمساءلة كأساس لتسيير وإدارة الصندوق. وهذا البيان يشير إلى الممارسات الرئيسية للحوكمة الرشيدة، الحالية أو التي اعتمدت خلال العام.

المبدأ الأول: إرساء قواعد ثابتة للإدارة والرقابة

يتولى البنك إدارة الصندوق وفقاً لمبادئ المضاربة. وعلى هذا الأساس يُدار الصندوق ككيان ماليّ وإداري مستقل، مع الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة في الصندوق وبدوره في شؤون الأوقاف. وأما مهام البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضارباً، فتتضمن حفظ أصول الصندوق ومراقبة عملياته للاستيثاق من مدى الالتزام باللوائح. كما أن البنك مسؤول عن التوجه الاستراتيجي وإدارة محفظة الصندوق، فضلاً عن الإدارة اليومية لعمليات الصندوق.

مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين للبنك لديه مسؤولية شاملة عن أعمال الصندوق. فهو يجيز ويوافق على استراتيجية تسيير الأعمال وعلى خطط الأعمال ويستعرض نتائجها، ويراقب ضوابط الميزانية، ويتأكد من الالتزام بلوائح الصندوق وسياساته وبالمبادئ الإرشادية المعتمدة للاستثمار، والالتزام بفتاوى وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأنظمة شتى جهات الاختصاص حيث يعمل الصندوق.

لجنة المشاركين

للجنة المشاركين سلطة استشارية ورقابية بغرض التأكد من تطبيق أحكام لوائح الصندوق والمبادئ الإرشادية المتعلقة باستثمار الموارد المالية للصندوق، بالإضافة إلى استعراض التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق والموافقة عليها. ويتضمن الملحق (٣) بياناً بأسماء أعضاء لجنة المشاركين خلال العام.

لجنة الإشراف

تتألف لجنة الإشراف من رئيس البنك، وثلاثة أعضاء من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، وعضوين يعينهما كل مشارك حائز لشهادات تبلغ قيمتها الاسمية ١٠ ملايين دولار أمريكي أو أكثر، وعضو لكل مشارك يحوز شهادات قيمتها الاسمية أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي وأقل من ١٠ ملايين دولار أمريكي. وهذه اللجنة مسؤولة عن فحص الحسابات ربع السنوية للصندوق وعن اقتراح المبادئ الإرشادية والسياسات المتعلقة بالصندوق. كما أن هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن المراجعة الدورية لأداء الصندوق، وعن تقديم تقارير عن هذا الأداء إلى لجنة المشاركين وإلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويتضمن الملحق (٤) بياناً بأسماء أعضاء لجنة الإشراف خلال العام.

لجنة الإدارة

يرأس لجنة الإدارة نائب الرئيس لبرامج الدول، وتضم كبار الموظفين من مختلف إدارات البنك. وهذه اللجنة مسؤولة التأكد من الامتثال الكامل للوائح وللمبادئ الإرشادية للاستثمارات وكل المتطلبات القانونية الواجب مراعاتها في الدول التي يباشر فيها الصندوق عملياته. كما تنظر لجنة الإدارة أيضا في جميع تقارير التقييم الشامل لكل مشروع وكذلك المسائل المتعلقة باستثمارات الصندوق. ويتضمن الملحق (٥) بياناً بأسماء أعضاء لجنة الإدارة.

لجنة المراجعة الفنية

تعرض كل المشاريع المقترحة للتمويل على لجنة المراجعة الفنية بغرض مراجعتها من الناحية القانونية والفنية والمالية ودراسة المخاطر ويتضمن الملحق (٦) بياناً بأسماء أعضاء اللجنة الفنية.

لجان أخرى

ويتم من وقت لآخر إنشاء لجان أخرى، عند الحاجة، للنظر في المسائل ذات الأهمية الخاصة التي تتعلق باستراتيجيات رأس المال، والاستثمارات والتعهدات الكبرى، والمصروفات الرأسمالية، وتعيين الموظفين، وتخصيص الموارد.

المبدأ الثاني: التأكد من الالتزام بالشريعة

تقتضي سياسة البنك وممارساته الالتزام بمقتضيات الشريعة. ويتم التأكد من التزام الصندوق بالشريعة، بواسطة مستشار شرعي مستقل يقوم بمراجعة كل معاملة للتحقق من توافقها مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي واللجنة الشرعية للبنك. وباعتبار رسالة الصندوق النبيلة، فأن الدافع الأساسي لكل مشروع هو خدمة الأمة الإسلامية.

المبدأ الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة

يمثل التدقيق الداخلي أحد مكونات البيئة الرقابية الداخلية للبنك. وتتم عملية الرقابة والتدقيق الداخلي على الصندوق ضمن إطار سياسة البنك للتدقيق الداخلي التي تهدف إلى التأكد من الرقابة المستمرة والفعالة في كل أقسام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتمنح سياسة البنك الصلاحية اللازمة للتدقيق الداخلي للقيام بمهمته وتحدد المبادئ المتعلقة باستقلاليته والتزامه بمعايير ومنهجيات الممارسة وإعداد التقارير والتواصل مع المدقق الخارجي.

تتواصل إدارة التدقيق الداخلي بالبنك مع إدارة الصندوق من أجل زيادة فعالية هذا الأخير. ويجوز لإدارة التدقيق الداخلي الاتصال المباشر بجميع العاملين (وبالمدققين الخارجيين) دون تدخل من الإدارة.

ويتولى المدقق الخارجي تدقيق الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.

المبدأ الرابع: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية ومسؤولية اتخاذ القرار

على جميع موظفي البنك التحلي بأعلى معايير الأمانة والاستقامة. وقد وضع البنك الإسلامي للتنمية مدونة لقواعد السلوك تحدد معايير السلوك التي يتعين على جميع العاملين التقيد بها. وهذه المدونة منشورة بلغات العمل الثلاث. وتنّص قواعد المدونة على وجوب الالتزام الصارم بالتوجيهات الأخلاقية التي تشمل السلوك الشخصي والأمانة، والعلاقات مع المستثمرين ومتلقي التمويل وتجنب الغش وتضارب المصالح، وعدم الإفصاح والشفافية.

المبدأ الخامس: إدارة المخاطر

لدى مضارب الصندوق (البنك الإسلامي للتنمية) برنامج رسمي لإدارة المخاطر على مستوى مجموعة البنك يرتكز على الإدارة الإيجابية للمخاطر. وهذا البرنامج يحظى بدعم سياسة إدارة المخاطر لدى البنك، التي صادق عليها مجلس المديرين التنفيذيين. وتقوم إدارة مراقبة مخاطر مجموعة البنك بالإشراف على ومراقبة ملامح المخاطر التي تكتنف العمليات الاستثمارية الحالية والمستقبلية للصندوق. ويتم فحص كل عملية استثمار للتحقق من جدواها وأنها محمية بضمانات وبرامج تأمين كافية. ويقوم فريق المراجعة الداخلية برفع تقارير إلى لجنة المراجعة التابعة للمضارب بشأن طبيعة المخاطر ومدى إمكانية تحققها. كما يقوم المراجع الخارجي بإبلاغ كل من مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المشاركين بالنتائج المتعلقة بمسائل المخاطر ذات الصلة.

المبدأ السادس: الافصاحات المتوازنة في الوقت المناسب

يلتزم المضارب بأعلى درجات الإفصاح حيال السوق والمشاركين بالصندوق. ونتيجةً لهذا الالتزام، وإعمالاً للإجراءات الداخلية الصارمة، يتم الإبلاغ عن النتائج ربع السنوية الفعلية للصندوق مقارنةً بالميزانية وتراقب بواسطة الإدارة. ويقوم الصندوق بتقديم تقارير إلى المشاركين على أساس سنوي.

ويلاحظ أن ميزان سيولة الصندوق وبرامجه التحوطية ومراكزه من حيث العملة الأجنبية، تدار من قبل إدارة الخزانة التابعة للبنك، بعد التشاور مع الصندوق وتقوم بتحديد المركز المتخذ مع الهيئات الخارجية. وتتم إدارة التمويل، وإدارة النقد، والأدوات المالية، وأدوات التحوط السلعية، من خلال سياسات وإجراءات وحدود تخضع لمراجعة داخلية وخارجية.

المبدأ السابع: التقييم اللاحق للعمليات المنجزة

تتولى إدارة تقييم العمليات في مجموعة البنك مسؤولية تعزيز الفعالية التنموية لتدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال تعزيز التعلم والمساءلة. وفي هذا الصدد، تقوم إدارة تقييم العمليات بإجراء تقييم لاحق للعمليات المنجزة بغرض تقييم النتائج التنموية واستخلاص الدروس والتوصيات التي تسهم في تخطيط المشاريع الجديدة من أجل فعالية الجهود الإنمائية.

وعلى هذا النحو، تشارك إدارة تقييم العمليات في إجراء تقييم لاحق لعمليات الصندوق المنجزة، والإفصاح عن نتائج التقييم وأثر تدخلات الصندوق، وتحدد النواقص والدروس المستفادة، وتقدم توصيات إلى إدارة البنك من أجل إدخال تحسينات، حسب الاقتضاء، لتحقيق الأهداف المرسومة مع ضمان الجودة والنجاعة.

تصميم مبدئي لمشروع إنشاء مجمع تجاري

دكا - بنجلاديش

tivity of company and subdivisions
Data and prognosis of activity
390
200
280
400
410
380
470
may
june
july
aug
sep
nov

القوائم المالية
وتقرير مراجع الحسابات
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

البنك الإسلامي للتنمية

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات

للفترة من ٣١ يناير ٢٠١٨ الى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

فهرس

تقرير مراجع الحسابات المستقل	٢٥
قائمة صافي الموجودات	٢٦
قائمة محفظة الاستثمارات والذمم المدينة	٢٧
قائمة العمليات	٢٨
قائمة التغيرات في صافي الموجودات	٢٩
قائمة التدفقات النقدية	٣٠
قائمة المؤشرات المالية	٣١
إيضاحات حول القوائم المالية	٣٢

شركة إرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل: ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+

jeddah@sa.ey.com
www.ey.com/mena

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا القوائم المرفقة لصافي الموجودات، ومحفظة الاستثمارات والذمم المدينة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف – البنك الإسلامي للتنمية ("الصندوق") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، والقوائم ذات الصلة للعمليات، والتغيرات في صافي الموجودات، والتدفقات النقدية، والمؤشرات المالية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة من مسؤولية إدارة الصندوق. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من تحريف جوهري. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. نعتقد أن مراجعتنا توفر أساساً معقولا لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن أرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

٤ رجب ١٤٤٠هـ
١١ مارس ٢٠١٩م

جـــدة
MNA/٣٥/١٨

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
قائمة صافي الموجودات
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الموجودات:			
نقد وما في حكمه	٣	١٩,٢٧٦	٩,٥٤٢
استثمارات:			
موجودات إجارة، صافي	٤	٢٩,٠٤٨	٢٦,٥٨٨
الاستثمارات في الصكوك	٥	٢٨,٩٧٦	٣٤,٤٩٢
صندوق إجارة إسلامية		١,٠٤٧	١,١٣٧
مشاركة	٦ و٢٠	١,٤٦٨	٢,٤٨٦
ذمم مدينة:			
استصناع		٧,٢٢٧	٥,١٢٥
البيع بالتقسيط		٩٤٣	٢,٧٥٠
دفعة مقدمة لمشاركة	٢٠	٢,٧٠٣	٢,٨٢٩
إيرادات مستحقة القبض وذمم مدينة أخرى		١,٦٩٤	٥٣٥
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٧	١,٧٢٥	٣,٢٥٨
مجموع الموجودات		٩٤,١٠٧	٨٨,٧٤٢
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى		٢,٣٦٥	١,٣٣٠
حصة المضارب المستحقة من الدخل		٢٤٨	٣٠٩
توزيعات أرباح مستحقة الدفع		٧٢	—
مجموع المطلوبات		٢,٦٨٥	١,٦٣٩
صافي الموجودات		٩١,٤٢٢	٨٧,١٠٣
صافي الموجودات ممثلة في:			
مساهمات حملة الشهادات	٨	٧٩,٩٢٠	٧٦,٤١٠
علاوة إصدار شهادات		١,٨٣٠	١,٣٤٦
احتياطي عام		٥,٩١٧	٥,٥٠١
أرباح مبقاه		٣,٧٥٥	٣,٨٤٦
مجموع حقوق حملة الشهادات		٩١,٤٢٢	٨٧,١٠٣
عدد الشهادات القائمة	٨	٧,٩٩٢	٧,٦٤١
صافي قيمة الموجودات لكل شهادة		١١،٤٣٩	١١،٣٩٩

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
قائمة محفظة الاستثمارات والذمم المدينة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م		٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	
	المبلغ	**النسبة المئوية من المحفظة**	المبلغ	النسبة المئوية من المحفظة
استثمارات				
موجودات إجارة، صافي	**٢٩,٠٤٨**	**٤٢%**	٢٦,٥٨٨	٣٧%
الاستثمارات في الصكوك	**٢٨,٩٧٦**	**٤٢%**	٣٤,٤٩٢	٤٨%
صندوق إجارة إسلامية	**١,٠٤٧**	**٢%**	١,١٣٧	٢%
مشاركة	**١,٤٦٨**	**٢%**	٢,٤٨٦	٣%
ذمم مدينة				
استصناع	**٧,٢٢٧**	**١١%**	٥,١٢٥	٧%
البيع بالتقسيط	**٩٤٣**	**١%**	٢,٧٥٠	٣%
المجموع	**٦٨,٧٠٩**	**١٠٠%**	٧٢,٥٧٨	١٠٠%

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
قائمة العمليات
للسنة المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	**للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م**	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة			
استثمارات:			
موجودات إجارة		**٣,٦٨٠**	٣,٠٧٩
استهلاك ـ موجودات إجارة	٤	**(٢,٢٧٩)**	(٢,١١٢)
الاستثمارات في الصكوك		**٨١٥**	١,٢٩١
صندوق إجارة إسلامية		**٨٠**	٨٠
		٢,٢٩٦	٢,٣٣٨
ذمم المدينة:			
استصناع		**٥٣٦**	١٨٨
البيع بالتقسيط		**٤٤**	—
		٥٨٠	١٨٨
مجموع الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة		**٢,٨٧٦**	٢,٥٢٦
إيرادات من ما في حكم النقد (ودائع سلع)		**١٤٠**	٢٤
إيرادات أخرى		**—**	٧٢
(مخصص) / عكس قيد انخفاض في القيمة	٤و٦	**(٢٨٨)**	٥٣
مصاريف إدارية		**(٨٨)**	(١٠٠)
(خسائر) / أرباح من تحويل عملات		**(١٥٧)**	٥٠٨
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل		**٢,٤٨٣**	٣,٠٨٣
حصة المضارب من صافي الدخل		**(٢٤٨)**	(٣٠٨)
الزيادة في صافي الموجودات المتمثلة في صافي الدخل للسنة		**٢,٢٣٥**	٢,٧٧٥
الربح لكل شهادة		**٠,٢٨٠**	٠،٣٦٣

	إيضاح	مساهمات حملة الشهادات	علاوة إصدار شهادات	احتياطي عام	أرباح مبقاة	المجمـــــوع
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧م		٧٦,٤١٠	١,٣٤٦	٥,٠٦٩	٣,٨١١	٨٦,٦٣٦
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		–	–	–	٣,٠٨٣	٣,٠٨٣
حصة المضارب من صافي الدخل	٩	–	–	–	(٣٠٨)	(٣٠٨)
توزيعات أرباح *	٩	–	–	–	(٢,٣٠٨)	(٢,٣٠٨)
تحويل إلى الاحتياطي العام *		–	–	٤٣٢	(٤٣٢)	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م		٧٦,٤١٠	١,٣٤٦	٥,٥٠١	٣,٨٤٦	٨٧,١٠٣
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		–	–	–	٢,٤٨٣	٢,٤٨٣
حصة المضارب من صافي الدخل	٩	–	–	–	(٢٤٨)	(٢٤٨)
وحدات مصدرة	٨	٣,٥١٠	٤٨٤	–	–	٣,٩٩٤
توزيعات أرباح *	٩	–	–	–	(١,٩١٠)	(١,٩١٠)
تحويل إلى الاحتياطي العام *		–	–	٤١٦	(٤١٦)	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م		**٧٩,٩٢٠**	**١,٨٣٠**	**٥,٩١٧**	**٣,٧٥٥**	**٩١,٤٢٢**

*تمثل توزيعات صافي الدخل للسنة السابقة. وتنعكس توزيعات صافي الدخل للسنة الحالية في اليوم الأول من السنة اللاحقة.

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	**للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م**	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل بعد أتعاب المضارب		**٢,٢٣٥**	٢,٧٧٥
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاك موجودات إجارة	٤	**٢,٢٧٩**	٢,١١٢
حصة المضارب في صافي الدخل		**٢٤٨**	٣٠٨
خسائر القيمة العادلة غير المحققة للاستثمارات في الصكوك	٥	**٢٨٥**	(٣٦)
الحركة في الإيرادات المستحقة للاستثمارات في الصكوك	٥	**(١٩١)**	١
إطفاء الخصم	٥	**(٥٠)**	(٥١)
مخصص / (عكس قيد) انخفاض في القيمة	٤و٦	**٢٨٨**	(٥٣)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إيرادات مستحقة القبض وذمم مدينة أخرى		**(١,١٥٩)**	٣,٣٩٨
مطلوب من أطراف ذات علاقة		**١,٥٣٣**	(٣,٠٤٠)
مطلوب لطرف ذي علاقة		**–**	(١,٠٧٣)
مصاريف مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى		**١,٠٣٥**	(٥٥)
النقد من العمليات		**٦,٥٠٣**	٤,٢٨٦
حصة المضارب من الإيرادات المدفوعة		**(٣٠٩)**	(٥٥٩)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**٦,١٩٤**	٣,٧٢٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
موجودات إجارة		**(٤,٠٠٩)**	(١,٥٠٣)
صندوق إجارة إسلامية		**٩٠**	(٥٠)
البيع بالتقسيط		**١,٨٠٧**	(٢,٧٥٠)
استصناع		**(٢,١٠٢)**	١١٠
الاستثمارات في الصكوك	٥	**٥,٤٧٢**	٥,٠٠٠
دفعة مقدمة لمشاركة متناقصة		**١٢٦**	(٣٥١)
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية		**١,٣٨٤**	٤٥٦
الأنشطة التمويلية			
مساهمة في رأس المال		**٣,٩٩٤**	–
توزيعات أرباح مدفوعة		**(١,٨٣٨)**	(٢,٦٧٢)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**٢,١٥٦**	(٢,٦٧٢)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**٩,٧٣٤**	١,٥١١
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**٩,٥٤٢**	٨,٠٣١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**١٩,٢٧٦**	٩,٥٤٢

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
قائمة المؤشرات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(آلاف الدولارات الأمريكية)

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
البيانات طبقا للشهادة		
صافي قيمة الموجودات – بداية السنة	١١،٣٩٩	١١،٣٣٨
وحدات مصدرة	٠،٠١٠	-
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل	٠،٣١١	٠،٤٠٣
ناقص: حصة المضارب في الدخل	(٠،٠٣١)	(٠،٠٤٠)
صافي الدخل بعد حصة المضارب في الدخل	٠،٢٨٠	٠،٣٦٣
توزيعات أرباح	(٠،٢٥٠)	(٠،٣٠٢)
صافي قيمة الموجودات – نهاية السنة	١١،٤٣٩	١١،٣٩٩

تم احتساب البيانات لكل شهادة على أساس عدد الشهادات القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م حيث كانت ٧,٩٩٢ و٧,٦٤١ شهادة على التوالي.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
النسب المالية/ البيانات الإضافية:		
صافي الموجودات ـ نهاية السنة	٩١,٤٢٢	٨٧,١٠٣
متوسط صافي الموجودات	٨٩,٢٦٣	٨٦,٨٧٠
نسبة المصاريف إلى متوسط صافي الموجودات	**%٢،٩٧**	%٢،٥٥
معدل العائد السنوي	**%٢،٧٨**	%٣،٥٥

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
إيضاحات حول القوائم المالية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

١ ـ التنظيم والأنشطة

الصندوق هو عبارة عن صندوق وصاية تم تأسيسه وفقا للمادتين ٢ و٢٣ من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") ومقره في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ووفقا لمذكرة التفاهم بين البنك ووزارات وهيئات الأوقاف في الدول الإسلامية في عام ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٠٠١م). إن حملة الشهادات في الصندوق هم البنك وغيره من المؤسسات المشاركة والهيئات الدينية في الدول الإسلامية. بدأ الصندوق نشاطه اعتباراً من ١ رجب ١٤٢٢هـ (الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠٠١م). يعمل الصندوق ضمن شروط وقيود معينة كما هو محدد في نظام الصندوق.

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في مشاريع مجدية مالياً لتطوير ممتلكات الأوقاف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى. وقد تم تأسيس الصندوق لفترة ٣٠ سنة قابلة للتجديد ما لم يتم إنهاء الصندوق قبل نهاية الفترة، وذلك وفقا للشروط المحددة في نظام الصندوق.

يدار الصندوق بواسطة البنك كمضارب وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة. لدى الصندوق لجنة اشرافية ("اللجنة") يتم اختيارها من قبل الأعضاء المؤسسين للصندوق. تشرف اللجنة على أنشطة المضارب والسياسات العامة للصندوق.

٢ ـ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس العرض
يتبع الصندوق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أما الأمور التي لم تتناولها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن الصندوق يسترشد بالمعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

ب) العرف المحاسبي
يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الاستمرار في العمل باستثناء الاستثمار في بعض الصكوك المسجلة بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

ج) استثمارات في الصكوك
الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص تصنف على انها تقاس إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات).

تقاس الصكوك بالتكلفة المطفأة فقط في حال تمت إدارتها على أساس عائد تعاقدي أو لم يحتفظ بها للمتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات).

تسجل الصكوك المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات) مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ العقد ومن ثم يعاد قياسها مقابل قيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير مالي وتدرج بالأرباح والخسائر الناتجة عنها في قائمة الدخل (قائمة العمليات). تُحمل مصاريف المعاملات في قائمة الدخل (قائمة العمليات) مباشرةً في تاريخ إبرام العقد.

٢ ـ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) موجودات الإجارة
يُمثل هذا البند الموجودات التي يشتريها الصندوق ويقوم بتأجيرها إلى مستفيدين آخرين لاستخدامها بموجب اتفاقيات إجارة يتم نقل ملكية الموجودات إلى المستفيدين بموجبها في نهاية مدة عقد الإيجار وإكمال سداد كافة الدفعات. يتم تسجيل الموجودات بتكلفة الشراء ناقصاً الاستهلاك المتراكم حتى تاريخ التقرير المالي. يتم استهلاك موجودات الإجارة على أساس الاستخدام التقديري.

يتم تسجيل موجودات الإجارة تحت الإنشاء بتكلفة تصنيع أو اقتناء الأصل. لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء ولا يتم إدراج الدخل من الإيجار على الموجودات خلال فترة الإنشاء / التصنيع.

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، حسب رأي الإدارة، إذا أصبح من المشكوك فيه استرداد الإيجارات القائمة بعد طرح التأمين.

ه) الاستصناع
الاستصناع هو اتفاقية يقوم بموجبها الصندوق ببيع أصل إلى عميل إما تم إنشاؤه أو تصنيعه وفق مواصفات متفق عليها مقابل سعر متفق عليه.

تمثل موجودات الاستصناع قيد التنفيذ الأموال التي تم صرفها وكذلك الدخل المستحق مقابل الموجودات سواء التي يتم إنشاؤها أو تصنيعها.

بعد اكتمال المشروع، يتم تحويل موجودات الاستصناع إلى حساب ذمم مدينة من الاستصناع، ويتم قيدها بالمبالغ المصروفة زائداً الدخل المتراكم على مدى فترة التصنيع / الإنشاء، ناقصاً دفعات السداد المستلمة ومخصص انخفاض القيمة.

و) البيع بالتقسيط
البيع بالتقسيط هو اتفاقية بيع مؤجلة الثمن يقوم بموجبها الصندوق ببيع الأصل الذي قام الصندوق بشرائه وامتلاكه بناء على وعد من العميل بشرائه. يتكون سعر البيع من التكلفة، بالإضافة إلى هامش ربح معلوم متفق عليه. تُدرج المبالغ المستحقة القبض من عمليات البيع بالتقسيط بسعر البيع، ناقصا الدخل غير المكتسب، ناقصا دفعات السداد ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد).

ز) المشاركة
المشاركة هي شراكة يقوم فيها الصندوق بالمساهمة في رأس المال. تُدرج المشاركة بالتكلفة ناقصاً المبالغ المستلمة كإعادة سداد لرأس مال المشاركة.

ح) الاحتياطي العام
وفقا لنظام الصندوق فقد فوض المشاركون المضارب بأن يقوم قبل توزيع أي أرباح بتجنيب مبلغ من صافي دخل الصندوق حسبما يعتبره ملائما لتكوين احتياطي عام لدعم ومساندة الصندوق على ألا يتجاوز المبلغ ٢٠% من صافي الدخل السنوي، إلى أن يساوي هذا الاحتياطي ٥٠% من رأس مال الصندوق.

ط) العملات الأجنبية
تُسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. أما الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية فيتم تحويلها بالأسعار السائدة في تاريخ التقرير المالي. تُدرج جميع فروقات التحويل في قائمة العمليات.

٢ ـ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي) تحقق الإيرادات

استثمارات في صكوك
يحتسب الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعال، وتسجل في قائمة الدخل. بالنسبة للصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيمة العادلة في تاريخ التقرير المالي وتدرج في قائمة الدخل.

موجودات الإجارة
تُقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعال (والذي يمثل قيمة الايجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الاجارة).

الاستصناع
تُقيد الإيرادات من الاستصناع باستخدام العائد الفعال طوال فترة المعاملات المعنّية.

البيع بالتقسيط
يتم الاعتراف بالدخل من البيع بالتقسيط باستخدام العائد الفعال على مدى فترة المعاملات المعنية.

المشاركة
يُقيد الدخل من المشاركة عند نشوء حق تَسَلم الدفعة أو عند التوزيع. كما تقيد حصة خسارة الصندوق من المشاركة في الفترة المحاسبية التي يتم فيها خصم تلك الخسارة من حصة الصندوق في رأس مال المشاركة.

ما في حكم النقد (ودائع السلع)
يتم الاعتراف بالدخل من ودائع السلع لدى البنوك الإسلامية الأخرى والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية على أساس نسبي على مدى الفترة العقد بناءً على المبالغ الأصلية القائمة.

ك) انخفاض قيمة الموجودات المالية
في تاريخ كل تقرير مالي، يتم إجراء تقييم للموجودات المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات للانخفاض في القيمة. تُعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة، عندما يوجد دليل موضوعي على أنه بسبب وجود حدث أو مجموعة أحداث وقعت بعد القيد الأولي للموجودات المالية، قد أثرت على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للاستثمار.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية باستخدام حساب المخصصات. وعندما تعتبر الموجودات المالية غير قابلة للاسترداد فيتم شطبها مقابل حساب المخصص. يتم قيد الاسترداد اللاحق لمبالغ سبق شطبها، بقائمة العمليات. تُدرج التغييرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة العمليات.

ل) النقد وما في حكمه
لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون "النقد وما في حكمه" من نقد لدى البنك واستثمارات قصيرة الأجل بتاريخ استحقاق أصلي خلال ٩٠ يوماً أو اقل.

م) الزكاة والضريبة
بما أن الصندوق يعتبر جزءاً من بيت المال (مال عام)، فإنه لا يخضع للزكاة أو الضريبة.

٢ ـ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ن) الأحداث اللاحقة

يتم تعديل القوائم المالية لتعكس أثر الأحداث التي تحصل بين تاريخ التقرير المالي وتاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار بشرط أنها تعطي دليلاً على ظروف وجدت بتاريخ التقرير المالي.

الاجتهادات والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المفصح عنها وكذلك الدخل والمصاريف، وتتطلب من الإدارة أن تجتهد أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية، وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي تعتبر معقولة بالنظر إلى الظروف. تتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

الأحكام الهامة

العملة الوظيفية وعملة العرض

بما أن معظم العمليات وصرف المبالغ تتم بالدولار الامريكي، فإن الدولار هو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقدير قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن لديه موارد تمكنه من الاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور، كما أن الإدارة ليس لديها علم بأي أمور جوهرية قد تلقي بظلال من الشك قد تؤثر على قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله، لذلك فإن إعداد القوائم المالية يبقى على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات الهامة

مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية

يجتهد الصندوق في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. تم بيان الطريقة التي تم بها تقدير المخصص في قسم السياسات المحاسبية الهامة "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم قياس القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بأسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم تتطلب مستوى معين من الاجتهاد والتقدير.

٣ ـ النقد وما في حكمة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
نقد لدى البنك	٢,٣٥٠	٦,٢٠٢
استثمارات في ودائع سلع قصيرة الأجل لدى بنوك	١٦,٩٢٦	٣,٣٤٠
نقد وما في حكمه	١٩,٢٧٦	٩,٥٤٢

ودائع السلع المدرجة ضمن ما في حكم النقد هي الودائع بين البنوك بفترة استحقاق تساوي أو أقل من ثلاثة أشهر.

٤ ـ موجودات إجارة، صافي

فيما يلي الحركة في موجودات الإجارة خلال السنة:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
التكلفة:		
موجودات قيد الانشاء:		
الرصيد في بداية السنة	١٥,٣٣٦	١٢,٣١٨
إضافات	٣,٨٧٠	٣,٠١٨
تحويل إلى موجودات قيد الاستعمال	(٥,٢١٢)	—
الرصيد في نهاية السنة	١٣,٩٩٤	١٥,٣٣٦
موجودات قيد الاستعمال:		
الرصيد في بداية السنة	٦١,١٨٠	٦١,١٨٠
تحويل من موجودات في فترة الإنشاء	٥,٢١٢	—
موجودات أخرى	١,٠٣٨	—
الرصيد في نهاية السنة قبل مخصص انخفاض القيمة	٦٧,٤٣٠	٦١,١٨٠
مجموع التكاليف	٨١,٤٢٤	٧٦,٥١٦
الاستهلاك المتراكم:		
الرصيد في بداية السنة	٥٢,٠٦٤	٤٩,٩٥٢
مخصص محمل للسنة	٢,٢٧٩	٢,١١٢
الرصيد في نهاية السنة	٥٤,٣٤٣	٥٢,٠٦٤
صافي القيمة الدفترية	٢٧,٠٨١	٢٤,٤٥٢
زائد: ذمم إجارة مدينة متأخرة	٢,٣٦٩	٣,٢٦٨
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	(٤٠٢)	(١,١٣٢)
مجموع الاستثمار في موجودات الإجارة	٢٩,٠٤٨	٢٦,٥٨٨

يلخص الجدول أدناه حركة مخصص انخفاض القيمة لموجودات الإجارة:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الرصيد في بداية السنة	١,١٣٢	١,١٨٥
عكس قيد	(٧٣٠)	(٥٣)
الرصيد في نهاية السنة	٤٠٢	١,١٣٢

٥ ـ استثمارات في صكوك

تمثل شهادات الاستثمار في الصكوك حصة في الصكوك الصادرة من حكومات متنوعة، ومؤسسات مالية إسلامية وبعض المنشآت الأخرى.

تم تصنيف الاستثمارات في الصكوك على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
حكومات	**٢٣,٨٤٥**	٢٩,٢٦٣
منشآت أخرى	**٥,١٣١**	٥,٢٢٩
	٢٨,٩٧٦	٣٤,٤٩٢

تتكون الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
صكوك مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**١٤,٧٥٤**	١٩,٧٨٩
صكوك مصنفة بالتكلفة المطفأة	**١٤,٢٢٢**	١٤,٧٠٣
المجموع	**٢٨,٩٧٦**	٣٤,٤٩٢

فيما يلي الحركة خلال السنة:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الرصيد في بداية السنة	**٣٤,٤٩٢**	٣٩,٤٠٦
استردادات	**(٥,٤٧٢)**	(٥,٠٠٠)
(خسارة) / ربح القيمة العادلة	**(٢٨٥)**	٣٦
قسائم صكوك مستحقة مصنفة بالتكلفة المطفأة	**١٩١**	(١)
إطفاء خصم	**٥٠**	٥١
الرصيد في نهاية السنة	**٢٨,٩٧٦**	٣٤,٤٩٢

٥ ـ استثمارات في صكوك (تتمة)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
التصنيفات الائتمانية		
A-	١٤,٧٥٤	١٤,٧٠٣
AA	٥,٠٣٦	٤,٩٥٣
AA-	٥,١٣١	٥,٢٢٩
BBB-	—	٥,٤٩٨
غير مُصنف	٤,٠٥٥	٤,١٠٩
المجموع	٢٨,٩٧٦	٣٤,٤٩٢

٦ ـ استثمار في مشاركة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
استثمار في مشاركة	٢,٤٨٦	٢,٤٨٦
ناقص: مخصص انخفاض القيمة (٦-١)	(١,٠١٨)	—
المجموع	١,٤٦٨	٢,٤٨٦

أبرم الصندوق اتفاقية شراكة مع مقاول محلي على أساس المشاركة من أجل إنشاء منشأة ذات غرض خاص وتم إلغاء المشروع لاحقاً. يعود الانخفاض في القيمة إلى التأخر في الاسترداد والخسارة في قيمة المبالغ المستثمر بها. يتوقع أن يتم تحصيل المبلغ المتبقي كاملاً.

٦-١ فيما يلي ملخص للحركة في مخصص انخفاض القيمة مقابل استثمار مشاركة:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
الرصيد في بداية السنة	—	—
مُخصص مُحمل	١,٠١٨	—
الرصيد في نهاية السنة	١,٠١٨	—

٧ ـ معاملات مع أطراف ذات علاقة

بحسب لوائح الصندوق، يحق للبنك بصفته مضارباً الحصول على حصة قدرها ١٠% من صافي دخل الصندوق ويظهر هذا المبلغ بصورة مستقلة في قائمة العمليات.

طبقا لأحكام نظام الصندوق، يقوم البنك بصفته مضارباً بتوفير بعض المرافق الإدارية والموظفين للصندوق دون تحميل أي مصروف مستقل على الصندوق في المقابل.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٢٠١٧م كان البنك يمتلك ٢,٩٥٠ شهادة من الشهادات المكتتب بها.

٧ ـ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

تتم إدارة الصندوق من قبل البنك الإسلامي للتنمية وتتم المعاملات من خلال البنك ومنشآت ذات علاقة، وهناك ترتيبات أساسية بين البنك الإسلامي للتنمية والمنشآت ذات العلاقة والأطراف المقابلة بخصوص الاستثمار في الصكوك وودائع السلع والإيرادات ذات الصلة. وتسجل بالحساب البنكي للصندوق باسم البنك الإسلامي للتنمية.

فيما يلي صافي رصيد مطلوب من / إلى الأطراف ذات العلاقة كما في نهاية السنة:

مطلوب من أطراف ذات علاقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
البنك الإسلامي للتنمية ـ موارد رأس المال العادية	**٧٣٧**	٢,٨٨٠
صندوق الوقف	**٩٨٨**	٣٧٨
	١,٧٢٥	٣,٢٥٨

٨ ـ مساهمات حملة الشهادات

تتكون مساهمات حملة الشهادات كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
مصرح به:		
٢٠,٠٠٠ شهادة بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للشهادة الواحدة	**٢٠٠,٠٠٠**	٢٠٠,٠٠٠
مصدرة ومكتتب بها ومدفوعة:		
٧,٩٩٢ شهادة بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للشهادة الواحدة		
(٢٠١٨م – ٧,٩٩٢ شهادة بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للشهادة الواحدة)	**٧٩,٩٢٠**	٧٦,٤١٠

٩ ـ توزيع صافي الدخل

وفقا لنظام الصندوق، يجب توزيع صافي دخل السنة المالية على النحو التالي:

المضارب	١٠%
حملة الشهادات	٩٠%

١٠ ـ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في عقد مالي في الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. يعمل الصندوق على الحد من مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والقيام باستمرار بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة التي يتم التعامل معها.

١١ ـ تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركز مخاطر الائتمان عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة التي يتم التعامل معها تزاول أنشطة تجارية مماثلة أو تزاول نشاطها في نفس المنطقة الجغرافية أو لها نفس السمات الاقتصادية التي تجعل قدرتها على مقابلة التزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بفعل التغيرات الاقتصادية والسياسية أو الظروف الأخرى. كما أن تركز مخاطر الائتمان يؤشر إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق للتطورات التي تؤثر في صناعة معينة أو موضع جغرافي معين. ويعمل الصندوق على إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل لتجنب التركز غير الضروري للمخاطر لدى أفراد أو عملاء في نفس المكان أو نفس القطاعات الصناعية.

١١ ـ ١ فيما يلي تحليل لتركز الموجودات وفقا للمناطق الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م				
البيان	**النقد وما في حكمه**	**الاستثمارات**	**الذمم المدينة**	**أخرى**	**المجموع**
إفريقيا	–	١٣,٢٤٥	١,٠٤٧	٢,٧٠٣	١٦,٩٩٥
اسيا	١٩,٢٧٦	٤٧,٢٩٤	٧,١٢٣	٣,٤١٩	٧٧,١١٢
مجموع الموجودات	**١٩,٢٧٦**	**٦٠,٥٣٩**	**٨,١٧٠**	**٦,١٢٢**	**٩٤,١٠٧**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م				
البيان	النقد وما في حكمه	الاستثمارات	الذمم المدينة	أخرى	المجموع
إفريقيا	–	١٢,٦٧٠	١,٣٦٨	٢,٨٢٩	١٦,٨٦٧
اسيا	٩,٥٤٢	٥٢,٠٣٣	٦,٥٠٧	٣,٧٩٣	٧١,٨٧٥
مجموع الموجودات	**٩,٥٤٢**	**٦٤,٧٠٣**	**٧,٨٧٥**	**٦,٦٢٢**	**٨٨,٧٤٢**

١١ ـ ٢ فيما يلي تحليل موجودات الصندوق حسب القطاع كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م				
البيان	**عقارات**	**مرافق عامة**	**مؤسسات مالية**	**أخرى**	**المجموع**
النقد وما في حكمه	–	–	١٩,٢٧٦	–	١٩,٢٧٦
استثمارات	٢٣,٤٩٠	١٧,٢٥٩	١٩,٧٩٠	–	٦٠,٥٣٩
ذمم مدينة	٨,١٧٠	–	–	–	٨,١٧٠
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	–	–	–	٦,١٢٢	٦,١٢٢
مجموع الموجودات	**٣١,٦٦٠**	**١٧,٢٥٩**	**٣٩,٠٦٦**	**٦,١٢٢**	**٩٤,١٠٧**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م				
البيان	عقارات	مرافق عامة	مؤسسات مالية	أخرى	المجموع
النقد وما في حكمه	–	–	٩,٥٤٢	–	٩,٥٤٢
استثمارات	٢٣,٨٠٥	١٧,١٣٣	٢٣,٧٦٥	–	٦٤,٧٠٣
ذمم مدينة	٧,٨٧٥	–	–	–	٧,٨٧٥
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	–	–	–	٦,٦٢٢	٦,٦٢٢
مجموع الموجودات	٣١,٦٨٠	١٧,١٣٣	٣٣,٣٠٧	٦,٦٢٢	٨٨,٧٤٢

١٢ ـ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الصندوق على مقابلة احتياجاته التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة بفعل اضطرابات السوق أو تدني مستويات الائتمان التي قد تسبب التوقف المفاجئ لبعض مصادر التمويل مباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر فإن الموجودات تدار مع أخذ السيولة في الاعتبار عن طريق الحفاظ على رصيد صحي من النقد وما في حكمه.

يلخص الجدول التالي محفظة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات الصندوق. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ قائمة التقرير المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

فيما يلي تواريخ الاستحقاق التعاقدية لموجودات ومطلوبات الصندوق حسب فترة كل منها حتى تاريخ الاستحقاق:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م				
البيان	**أقل من ٣ أشهر**	**٣ إلى ١٢ شهراً**	**سنة إلى ٥ سنوات**	**أكثر من ٥ سنوات**	**المجموع**
الموجودات					
النقد وما في حكمه	١٩,٢٧٦	–	–	–	١٩,٢٧٦
استثمارات	١,٥١٩	٢,٧٩٩	٢٣,٨٠٥	٣٢,٤١٦	٦٠,٥٣٩
ذمم مدينة	–	–	–	٨,١٧٠	٨,١٧٠
إيرادات مستحقة وذمم مدينة أخرى	٣,٤١٩	–	٢,٧٠٣	–	٦,١٢٢
مجموع الموجودات	٢٤,٢١٤	٢,٧٩٩	٢٦,٥٠٨	٤٠,٥٨٦	٩٤,١٠٧
المطلوبات					
مصروفات مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	–	٢,٣٦٥	–	–	٢,٣٦٥
حصة المضارب المستحقة من الدخل	–	٢٤٨	–	–	٢٤٨
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	–	٧٢	–	–	٧٢
مجموع المطلوبات	–	٢,٦٨٥	–	–	٢,٦٨٥
صافي الموجودات	٢٤,٢١٤	١١٤	٢٦,٥٠٨	٤٠,٥٨٦	٩١,٤٢٢

١٢ ـ مخاطر السيولة (تتمة)

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م				
	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات					
النقد وما في حكمه	٩,٥٤٢	–	–	–	٩,٥٤٢
استثمارات	٨,٢٣٧	٢,٢٤٠	١١,٤١٤	٤٢,٨١٢	٦٤,٧٠٣
ذمم مدينة	–	–	–	٧,٨٧٥	٧,٨٧٥
إيرادات مستحقة الدفع وذمم مدينة أخرى	٣,٧٩٣	–	٢,٨٢٩	–	٦,٦٢٢
مجموع الموجودات	٢١,٥٧٢	٢,٢٤٠	١٤,٢٤٣	٥٠,٦٨٧	٨٨,٧٤٢
المطلوبات					
مصروفات مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	–	١,٣٣٠	–	–	١,٣٣٠
حصة المضارب المستحقة من الدخل	–	٣٠٩	–	–	٣٠٩
مجموع المطلوبات	–	١,٦٣٩	–	–	١,٦٣٩
صافي الموجودات	٢١,٥٧٢	٦٠١	١٤,٢٤٣	٥٠,٦٨٧	٨٧,١٠٣

١٣ ـ مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب قيمة أصل مالي للصندوق بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم يقم الصندوق بأي معاملات هامة بعملات خلاف الدولار الأمريكي خلال السنة ولذا لم يكن معرضاً لأي مخاطر عملة هامة.

١٤ ـ معلومات القطاعات

النشاط الرئيسي للصندوق هو تثمير مشروعات لتطوير العقارات الوقفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول الأخرى وتعتبر الإدارة أن هذه الاستثمارات والتمويل كقطاع واحد. لذا فإن أي تجميع لدخل العمليات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في قطاعات لا ينطبق على الصندوق.

١٥ ـ القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم فيها تبادل أصل ما أو تسوية التزام ما بين طرفين بعلمهما وملئ إرادتهما على أساس تجاري. لا تختلف القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للصندوق جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ التقرير المالي.

١٦ ـ الالتزامات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، بلغت الالتزامات غير المسددة مبلغ ٢٣,٨٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧م: ٣٥,٥١ مليون دولار أمريكي).

١٧ - القيم العادلة للموجودات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل ما أو سداد التزام ما بين طرفين بعلمهما وإرادتهما في معاملة تتم على أسس تجارية.

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المُحملة بالقيمة العادلة بطريقة التقييم وقد تم تعريف المستويات المختلفة للقيمة العادلة كما يلي:

- الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثله. (المستوى الأول).
- المعطيات غير الأسعار المتداولة المشمولة في المستوى الأول التي بالإمكان رصدها للموجودات أو المطلوبات مباشرة (مثل السعر) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من السعر). (المستوى الثاني).
- معطيات للموجودات أو المطلوبات غير المبنية على بيانات من السوق بالإمكان رصدها (اي معطيات لا يمكن ملاحظتها). (المستوى الثالث).

٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	مستوى ١	مستوى ٢	مستوى ٣	المجموع
الموجودات				
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات):				
استثمارات في صكوك	١٤,٧٥٤	—	—	١٤,٧٥٤
المجموع	١٤,٧٥٤	—	—	١٤,٧٥٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	مستوى ١	مستوى ٢	مستوى ٣	المجموع
الموجودات				
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات):				
استثمارات في صكوك	١٩,٧٨٩	—	—	١٩,٧٨٩
المجموع	١٩,٧٨٩	—	—	١٩,٧٨٩

١٨- الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة الصندوق لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تتكون من أعضاء يعينهم رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين. تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

- النظر في كل ما يوجه إليها من منتجات يطرحها البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأي وثائق أخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأي وثائق أخرى، والمساهمة في تنميته بغية تعزيز تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان في هذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان.

١٨- الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (تتمة)

- المساهمة في برنامج البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان لتعزيز وعي موظفيه للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصناديق الائتمان بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

١٩- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية للتوافق مع العرض في السنة الحالية. بالتالي، يتم عرض المشاركة حالياً ضمن الاستثمارات وعرض الدفعة المقدمة للمشاركة ضمن الموجودات الأخرى. نتيجة لذلك، تم تعديل عرض الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م لتعكس التوافق والمقاربة.

٢٠ ـ معايير صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية وهي ضمن مرحلة الصياغة لطرحها باستثناء معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك" ويتوقع أن يتم إصدارها في المستقبل القريب. ينوي الصندوق تطبيق معايير التقارير المالية هذه عند دخولها حيز التنفيذ ويقوم البنك حالياً بتقييم تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة هذه على قوائمه المالية والأنظمة.

(١) معيار المحاسبة المالية (٢٨) " المرابحة والمبيعات الأخرى ذات الدفعات المؤجلة"
يهدف معيار المحاسبة المالية (٢٨) بتعريف مبادئ المحاسبة والتقارير المالية ومتطلبات المرابحة لعمليات الدفعات المؤجلة وعناصر مختلفة لمثل هذه المعاملة. كذلك لم تقم المعايير السابقة بمناقشة مسألة المحاسبة عن المشتري في معاملات المرابحة ومعاملات المبيعات ذات الدفعات المؤجلة التي كان لها حاجة ماسة لوصف المبادئ المحاسبية. يلغي هذا المعيار معيار المحاسبة المالية (٢) السابق "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" ومعيار المحاسبة المالية (٢٠) "مبيعات الدفعات المؤجلة".

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩م أو بعد ذلك التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار.

(٢) معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك"

يهدف هذا المعيار إلى تقديم توجيهات حول المحاسبة وتصنيف وعرض إصدارات الصكوك بصفة أساسية بناءً على هيكل الصكوك والذي قد يشمل المحاسبة داخل قائمة المركز المالي والمحاسبة وخارج قائمة المركز المالي. تعتمد هذه التصنيفات على السيطرة على مثل هذه الموجودات التي تتكون من القدرة على السيطرة وطبيعتها، فيما يتعلق بالمخاطر والمنافع وكذلك المنافع المتنوعة للمؤسسة أو بصفته أميناً نيابة عن حملة الصكوك. ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقارير المالية حول إصدار الصكوك في دفاتر المصدر.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩م أو بعد ذلك التاريخ.

٢٠ ـ معايير صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ (تتمة)

(٣) معيار المحاسبة المالية (٣٠) " انخفاض القيمة وخسائر الائتمان"
سيحل معيار المحاسبة المالية (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية (١١) "المخصصات والاحتياطيات" وتم تطويره ضمن المنهج الجديد حول تحديد وإدراج انخفاض القيمة وخسائر الائتمان، وتحديداً منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة كما جرى تقديمه ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية". ينطبق معيار المحاسبة المالية (٣٠) على التعرضات خارج قائمة المركز المالي.

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠ أو بعد ذلك التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر.

(٤) معيار المحاسبة المالية (٣١) – وكالة الاستثمار "وكالة بالاستثمار"
ينوي هذا المعيار تحديد مبادئ المحاسبة ومتطلبات التقرير المالي لمعاملات وأدوات الاستثمار بالوكالة لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتغيرة لكل من الموكل والوكيل.

يجب أن يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م.

(٥) معيار المحاسبة المالية (٣٣) – "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة"

يقوم هذا المعيار بتحسين وإلغاء معيار المحاسبة المالية (٢٥) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر في ٢٠١٠م. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات الأخرى المماثلة التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية ("المؤسسات").

يعرف المعيار الأنواع الرئيسية للأدوات المالية للاستثمارات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ويحدد المعالجات المحاسبية الأساسية الخاصة بخصائص ونموذج أعمال المؤسسة التي تقوم بالاستثمار وإدارته والاحتفاظ به.

يجب أن يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م.

(٦) معيار المحاسبة المالية (٣٤) "التقارير المالية لحملة الصكوك"

ينوي هذا المعيار توصيف مبادئ المحاسبة ومتطلبات التقارير للموجودات الأساسية لأدوات الصكوك. يهدف هذا المعيار إلى تأسيس مبادئ المحاسبة التقارير المالية للموجودات والأعمال التجارية الأساسية للصكوك للتأكد من شفافية وملائمة التقارير للأطراف المستفيدة وبالتحديد حملة الصكوك.

يجب تطبيق هذا المعيار على الصكوك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الصادرة عن المؤسسات المالية والمؤسسات الأخرى (تسمى بـ " الجهة المُنشِأة") بشكل مباشر أو من خلال استخدام منشأة ذات غرض خاص أو آلية مماثلة. فيما يتعلق بالصكوك التي يتم الاحتفاظ بها دخل قائمة المركز المالي بواسطة "الجهة المُنشِأة" وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية (٢٩) "صكوك في دفاتر الجهة المُنشِأة، قد تختار الجهة المُنشِأة عدم تطبيق هذا المعيار. يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ على الفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م او بعد هذا التاريخ.

٢٠ ـ معايير صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ (تتمة)

(٧) معيار المحاسبة المالية (٣٥) "احتياطيات المخاطر"

يهدف هذا المعيار إلى إيجاد مبادئ المحاسبة والتقارير المالية الخاصة باحتياطيات المخاطر التي يتم انشاؤها للتخفيف من المخاطر المتنوعة التي تواجهها الأطراف المستفيدة، بالتحديد الربح والخسارة للمستثمرين في المؤسسات المالية. يجب أن ينطبق هذا المعيار على احتياطيات المخاطر التي تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بإنشائها للتخفيف من مخاطر الائتمان والسوق والاستثمار في الأسهم والسيولة ومعدل العائد أو مخاطر الاستبدال التجارية التي تواجهها الأطراف المستفيدة. ومن الناحية الأخرى، فإن مخاطر التشغيل من مسؤولية المؤسسة المالية الإسلامية بحد ذاته. وبالتالي فإنه يجب عدم تطبيق هذا المعيار على احتياطي المخاطر الذي تم إيجاده للتخفيف من المخاطر التشغيلية.

يُكمل هذا المعيار معيار المحاسبة المالية (٣٠) " انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والتزامات المعاوضة" ويجب تطبيقها في آن واحد. يقوم كل من معياري المحاسبة المالية (٣٠) و(٣٥) بإلغاء معيار المحاسبة المالية (١١) " المخصصات والاحتياطيات" السابق.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١م او بعد هذا التاريخ. يسمح بالتطبيق المبكر فقط إذا قررت المؤسسة المالية الإسلامية تطبيق معيار المحاسبة المالية (٣٠) " انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والتزامات المعاوضة"

٢١ ـ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٩م (الموافق ١٨ جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ).

الملاحق

شراء سكن طلابي في منطقة اسكيشهير - تركيا

الملحق ١

المشاركون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وحصصهم في رأسماله بنهاية عام ٢٠١٨

(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

	المؤسسات المشاركة	الدولة	مبلغ المشاركة	النسبة المئوية
١	البنك الإسلامي للتنمية	المملكة العربية السعودية	٢٩,٥	٣٦,٩٪
٢	صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي	المملكة العربية السعودية	١٥,٥١	١٩,٤٪
٣	الهيئة العامة للاوقاف	المملكة العربية السعودية	٧,٥	٩,٣٨٪
٤	بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	٥,٧٦	٧,٢١٪
٥	الأمانة العامة للأوقاف –الكويت	الكويت	٥,٠	٦,٢٦٪
٦	بيت التمويل الكويتي	الكويت	٥,٠	٦,٢٦٪
٧	صندوق عمران– موقوفات إيران	إيران	٢,٩	٣,٦٣٪
٨	البنك الاجتماعي الإسلامي	بنغلاديش	١,٧٥	٢,١٩٪
٩	بنك البركة الإسلامي	البحرين	١,٠	١,٢٥٪
١٠	بنك البحرين الإسلامي	البحرين	١,٠	١,٢٥٪
١١	بنك التضامن الإسلامي	السودان	١,٠	١,٢٥٪
١٢	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	الأردن	١,٠	١,٢٥٪
١٣	البنك الإسلامي الأردني	الأردن	١,٠	١,٢٥٪
١٤	البنك العربي الإسلامي	فلسطين	١,٠	١,٢٥٪
١٥	أمانة راية بيرهاد	ماليزيا	١,٠	١,٢٥٪
	المجموع		٧٩,٩٢	١٠٠٪

الملحق ٢

أعضاء لجنة المشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة الأستاذ عبد الحميد أبو موسى
محافظ، بنك فيصل الإسلامي – جمهورية مصر العربية – القاهرة — رئيس اللجنة

معالي الدكتور بنـــدر بن محمـــد حمزة حجَّـار
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية – جدة – المملكة العربية السعودية — عضو

معالي الدكتور عبد الناصر موسى عبد الرحمن ابو البصل
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية — عضو

سعادة السفير ناصر عبد اللّه بن حمدان الزعابي
رئيس المجلس الدائم
صندوق التضامن الإسلامي – منظمة التعاون الإسلامي – جدة – المملكة العربية السعودية — عضو

سعادة الأستاذ نادر العمري
الرئيس التنفيذي للعمليات والاستثمار العقاري – الهيئة العامة للأوقاف – الرياض – المملكة العربية السعودية — عضو

سعادة الأستاذ رائد خالد الخرافي
الأمين العام – الأمانة العامة للأوقاف – الكويت – دولة الكويت — عضو

سعادة الأستاذ مشعل عبد العزيز النصار
مدير أول استثمار– إدارة العقار الدولي – بيت التمويل الكويتي – الكويت – دولة الكويت — عضو

سعادة الأستاذ موسى شحادة
نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام – البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية — عضو

سعادة حسن أمين جرار
الرئيس التنفيذي– بنك البحرين الإسلامي – المنامة – مملكة البحرين — عضو

سعادة الأستاذ محمد عيسى المطاوعة
الرئيس التنفيذي – بنك البركة الإسلامي – المنامة – مملكة البحرين — عضو

سعادة الأستاذ عباس عبد اللّه عباس
المدير العام – بنك التضامن الإسلامي – الخرطوم – جمهورية السودان — عضو

سعادة الدكتور عاطف علاونة
رئيس مجلس إدارة – البنك الإسلامي العربي – رام اللّه – فلسطين — عضو

سعادة الأستاذ أحمد زاريف جلالينز
المدير العام – صندوق موقوفات إيران – إيران – طهران — عضو

سعادة الأستاذ عدنان بن محمد يوسف
المدير العام – أمانة رايا برهاد – كوالالمبور– ماليزيا — عضو

سعادة الأستاذ غازي عثمان علي
المدير العام – البنك الاجتماعي الإسلامي – دكا – بنغلاديش — عضو

الملحق ٣

أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة الشيخ الدكتور حسين حامد حسان
رئيس اللجنة

سعادة الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة
نائب رئيس اللجنة

معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضو

فضيلة الشيخ محمد تقي العثماني
عضو

سماحة آية الله الشيخ محمد علي تسخيري
عضو

فضيلة الشيخ الدكتور محمد الروكي
عضو

فضيلة الشيخ الدكتور محمد الشافعي أنطونيو
عضو

الملحق ٤

أعضاء لجنة الإشراف على
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في: ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

معالي الدكتور بنـدر بن محمـد حمزة حجَّـار
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
رئيس اللجنة

سعادة الأستاذة فوزية زعبول
مدير تنفيذي - البنك الإسلامي للتنمية
عضو

سعادة الأستاذ عبد الرحمن نديمي بوشهري
مدير تنفيذي - البنك الإسلامي للتنمية
عضو

سعادة الأستاذ محمد جامبو شوعيبو
مدير تنفيذي - البنك الإسلامي للتنمية
عضو

سعادة السفير ناصر عبد الله بن حمدان الزعابي
رئيس المجلس الدائم - صندوق التضامن الإسلامي
منظمة التعاون الإسلامي
عضو

سعادة الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الخزيم
المدير التنفيذي - صندوق التضامن الإسلامي
منظمة التعاون الإسلامي
عضو

سعادة الأستاذ نادر العمري
الرئيس التنفيذي للعمليات والاستثمار العقاري
الهيئة العامة للأوقاف - المملكة العربية السعودية
عضو

سعادة الأستاذ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري -مصر
عضو

سعادة الأستاذ رائد خالد الخرافي
الأمين العام بالإنابة - الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت
عضو

سعادة الأستاذ مشعل عبد العزيز النصار
مدير أول استثمار - إدارة العقار الدولي
بيت التمويل الكويتي - دولة الكويت
عضو

سعادة الأستاذ عبدالله سليمان عقيل الدعجة
مدير عام دائرة تنمية أموال الأوقاف - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات
الإسلامية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
عضو

الملحق ٥

أعضاء اللجنة الإدارية
لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة الدكتور منصور مختار
نائب الرئيس لبرامج الدول
رئيس اللجنة

الدكتور وليد الوهيب
مدير صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
عضو

الأستاذ عادل الشريف
مستشار الرئيس لصناديق اقصى وفلسطين
نائب رئيس اللجنة

الأستاذ وسيم عبد الوهاب
مديرة إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي
عضو

الدكتور منصور نوبيي
مدير الإدارة الشؤون القانونية
عضو

الأستاذ زكي منصور
مدير إدارة الشراكات العالمية وتعبئة الموارد
عضو

الأستاذة مي علي بابكر
مديرة إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية
عضو

الأستاذ إبراهيم فواز عبد النور
مدير إدارة إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية
عضو

الأستاذ ازمان بن سيسك
مدير إدارة المخاطر
عضو

الأستاذ أبوبكر صالح كانتي
رئيس قسم الامتثال للشريعة
عضو

الملحق ٦

أعضاء لجنة المراجعة الفنية
لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الأستاذ إبراهيم فواز عبد النور مدير إدارة إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية	رئيس اللجنة
الأستاذ محمد قامدجي شعبة الشؤون القانونية	عضو
الأستاذ سامي فاروقي إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية	عضو
الأستاذ شارول رازي أيوب إدارة الخزينة	عضو
الأستاذ محمد رضوان أنس إدارة المخاطر	عضو
الأستاذ سيد محمد عاصم رضا إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي	عضو
الأستاذ أبوبكر صالح كانتي رئيس قسم الامتثال للشريعة	عضو

فريق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
APIF
Awqaf Properties Investment Fund

IsDB

البنك الإسلامي للتنمية

Islamic Development Bank

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

٨١١١ شارع الملك خالد - حي النزلة اليمنية - الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢-٢٤٤٤ المملكة العربية السعودية
هاتف: ١٤٠٠ ١٢ ٦٣٦ ٩٦٦+ - فاكس: ٩٠٨٧ ٦٤٤ ١٢ ٩٦٦+